

هادية العود البهلول، الانحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية، دار محمد علي للنشر، تونس، الطبعة 2010،01 ليلي كواي

يتناول الكتاب موضوع "الانحراف النسوي" لا سيما الانحراف الإجرامي، ويقع هذا الموضوع في دائرة اهتمام فرعين من فروع علم الاجتماع وهما علم الاجتماع الأسري وعلم الاجتماع الإجرامي.

وترجع أهمية هذا الموضوع في نظر الباحثة- إلى أن البحث في ظاهرة جريمة المرأة لم يلق العناية الكافية ويعد مجالا مهملا من مجالات البحث، حيث أن معظم الكتابات في العقود الأخيرة تهتم بجرائم الرجال، فظاهرة إجرام المرأة تعبر أيضا عن تحول وتغير في وضع المرأة واتجاهاتها و أفعالها وعن أنها أصبحت فاعلة ومتفاعلة في المجتمع سلبا أو إيجابا، وبالتالي فتسليط الضوء على هذه الظاهرة لا ينقص من مكانة المرأة التونسية لأن نساء تونس مثلن مثل مثيلاتهن في كل أنحاء العالم يتفاعلن في إطار أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية.

ففي دراسة هذه الظاهرة تحاول الباحثة الكشف عن العوامل المؤدية لظاهرة الانحراف النسوي وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطور ظاهرة الانحراف القانوني عند المرأة التونسية لا سيما تطورها الكيفي ومحاولة فهمه على ضوء التحولات الاجتماعية بكشف الظروف والعوامل التي أدت بها إلى هذا الفعل المنحرف، وذلك بإلقاء الضوء على السلوك اللاجتماعي وألا قانوني لبعض النساء (عينة البحث) بغية لفت النظر إلى خطورة هذه الظاهرة" التي توصف عادة بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة عن الوقاية والعلاج عن تناول الأفراد والجماعات ولحلها لا بد من تدخل السلطات المسؤولة.

انطلق البحث من مجموعة من الفرضيات الرئيسية، تتمثل الفرضية الأولى في أن تفشي ظاهرة البطالة والفقر نتيجة قلة موارد الرزق خاصة في المناطق المحرومة التي لم تشملها برامج التنمية وهذا ما زاد من هجرة الإناث نحو المدن الكبرى حيث تتكاثر فرص الارتزاق مما جعل هذه المدن مسارح للانحراف منها جريمة المرأة. أما الفرضية الثانية فتتجلى ضعف الدخل زاد من انحراف المرأة. أما الفرضية الثالثة فهي أن ما ينتج عن تدني المنظومة القيمية في المجتمع من سقوط الفرد في دوامة الضياع والفراغ و اليأس والبؤس. ورابع فرضية تتمثل في فعالية الغزو الثقافي والفكري التي تخلق حاجات زائفة ما يولد خلفية سلوك الانحراف لدى المرأة والرجل على حد سواء. استخدمت الباحثة أكثر من أداة لجمع المعلومات على أمل أن تكمل بعضها البعض تتمثل في بعض الإحصائيات الرسمية حول إجرام الفتيات بين 13 و 18 سنة، وبيانات ميدانية لأراء بعض رجال القانون وأحد الخبراء في علم النفس، كما اعتمدت على بيانات ميدانية لعينة من خريجات سجن صفاقس خلال 2004 و 2005.

اتبع الباحث لفهم الظاهرة وتطورها المنهج الكمي الوصفي التحليلي اعتمادا على بعض الإحصائيات حول جرائم الإناث بين 13 و 18 سنة في تونس في المدة الفاصلة بين 1993 و 2003 بعد أن وقع تصنيف معطياتها في جداول إحصائية بسيطة. كما استخدم المنهج الكيفي الاستقرائي في فهم المعطيات التي تم الحصول عليها وأيضاً فهم سلوكياتهن أثناء العمل الميداني عند مقابلة خريجات السجن، وزيارتهم في منازلهن.

قسم الباحث موضوع البحث إلى ثلاثة أبواب: يتضمن الباب الأول الإطار عبارة عن طرح نظري، ينقسم إلى أربعة مباحث: فكرة البحث ومنهجيته، وتحديد معاني المفاهيم والمصطلحات العلمية المتداولة في البحث، ثم عرضت أهم النظريات التي تناولت ظاهرة الجريمة ورابع مبحث خصصته لتاريخ الانحراف الإجرامي عند المرأة في تونس .

أما الباب الثاني عبارة عن دراسة تطبيقية حول جرائم الإناث في تونس مهدت في المبحث الأول بتقييم للخصائص الديمغرافية و الاجتماعية للمجتمع التونسي، وفي المبحث الثاني درست الظاهرة من خلال بعض الإحصائيات الرسمية مرفقا دراسته ببحث إحصائي لظاهرة إجرام الأطفال الإناث بتونس.

أما الباب الثالث: فخصصته للمقابلات الميدانية المباشرة مع خريجات سجن صفاقس، مع تحليل نتائج الزيارات الرسمية وغير الرسمية، ثم الخروج باستنتاجات.

وخاتمة البحث عبارة عن مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي توصلت إليها الباحثة من خلال مباشرتها للموضوع وللعمل الميداني، و توصيات لتحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية كون الانحراف كان نتيجة لظروف فردية و مجتمعية خارجة عن إرادة المرأة ساهمت في دفعها لارتكاب ذلك العمل، وترى الباحثة ضرورة بذل الجهود الوقائية والعلاجية و مضاعفتها للحيلولة دون نشوء هذا الانحراف.